



العمالة الفلسطينية في ظل كورونا: عمالة مستغلة وحيوية

حزيران 2020

في الوقت الذي تتخذ فيه الشركات التجارية تدابير للحدّ من خسائرها الماليّة، وفي الوقت الذي تقوم فيه الشركات التقنيّة والعسكريّة الكبرى للربح الكبير من أزمة كورونا¹، تشير التقارير إلى أن الفئات الاجتماعيّة المهمّشة، والمجموعة، والمفكرة، هي الأكثر تأثراً من حيث التداعيات الصحيّة والآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة السلبيّة². وتقدّر منظمة العمل الدوليّة بأن الأزمة الحاليّة ستؤدي إلى فقدان أكثر من 195 مليون وظيفة على مستوى العالم، وأن 1.6 مليار عامل في القطاع غير الرسمي قد "عانوا من أضرار جسيمة في قدرتهم على كسب لقمة عيشهم"، وبالتالي، في الحفاظ على الحياة³.

في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، كان تأثير كورونا سريعاً ومحسوساً على اقتصادٍ كان يعاني أصلاً من أزمة عميقة. بحلول نيسان/ أبريل 2020، فقد أكثر من 453 عاملاً فلسطينياً وظائفهم⁴ كما تم دفع أكثر من 115,000 عائلة باتجاه الفقر⁵.

في هذا التقرير، ندرس Who Profits التأثير الفريد لكورونا، والسياسات الإسرائيليّة المرتبطة به على العمال الفلسطينيّين العاملين داخل الخط الأخضر والمستوطنات غير الشرعيّة. ويوجز هذا التقرير كيف تمّ الاعتماد على هذه السياسات وتمكينها من قبل البنى القائمة أصلاً للتحكم في السّكان وخنقهم اقتصادياً. كما يوضح هذا التقرير على وجه الخصوص، كيف تتداخل كل من المراقبة والاستغلال من أجل ضمان الأرباح لاقتصاد الاحتلال، وترسيخ إخضاع السّكان الواقعيين تحت الاحتلال. علاوة على ما تقدّم، يبرز هذا التقرير كيف أن تعميق اندماج العمال الفلسطينيّين في الاقتصاد الإسرائيليّ يعمّق من تبعيّة الاقتصاد في الأراضي المحتلة لاقتصاد الاحتلال، ويعمّق من ربط الأقتصاديين ببعضهما البعض.

تسيق الرقابة: تطبيق "المنسق"

مع إغلاق مكاتب الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة - الذراع الإداريّة للجيش الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة- في أرجاء الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، في إطار استراتيجيّة كبح انتشار كورونا، تم توجيه الفلسطينيّين الراغبين في التقدّم للحصول على تصاريح أو فحص صلاحية التصاريح التي بحوزتهم، فضلاً عن أولئك الراغبين في فحص 'حالتهم الأمنيّة'⁶ وأولئك الراغبين بتقديم طلبات إزالة حظر السفر الأمني المفروض عليهم، إلى القيام بهذه الإجراءات من خلال تطبيق "المنسق" على الهاتف المحمول.

هذا التطبيق الهاتفي الذي جرى تطويره من قبل وزارة الدفاع الإسرائيليّة، وإطلاقه من قبل الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة في شباط / فبراير 2019⁷، يمنح الجيش الإسرائيليّ إمكانيّة الدخول إلى موقع الهاتف المحمول وإلى جميع البيانات المخزّنة عليه والمنقولة من خلاله، إلى جانب ضمان الولوج إلى ميكروفون الجهاز والكاميرا الخاصّة به. وإكمال عمليّة تثبيت التطبيق، يفرض على المستخدمين تحويل الجيش الإسرائيليّ بشكل فاعل باستخدام البيانات التي تم جمعها "لأي غرض، بما في ذلك الأغراض العسكريّة" وتخزينها في "قاعدة بياناتنا [العسكريّة]" بناء على اعتباراتنا الخاصّة⁸. إلى جانب ذلك، يعمل التطبيق أيضاً كمنصّة لتحرير المحتوى الرقمي العربي الذي تصوغه الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة، ويوفّر خدمات التراسل المباشر بين الفلسطينيّين، الشعب الواقع تحت الاحتلال، وبين ضباط الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة، العسكريّين⁹.

¹ Naomi Klein, "Naomi Klein: How Big Tech Plans to Profit from the Pandemic," The Guardian, 13 May 2020. | Who Profits, "For Medical Purposes: The Israeli Military Sector and the Coronavirus Crisis," May 2020.

² Robeet Booth and Gelainn Barr, "Black People Four Times More Likely to Die From Covid-19, ONS Finds," The Guardian, 7 May 2020.

³ The International Labour Organization, "ILO: As Job Losses Escalates, Nearly half of the Global Workforce At Risk of Losing Livelihood," 29 April 2020.

⁴ Bawabat Al Hadaf Al Akhbariya, "Statistics: The Number of Impacted Workers Due to Corona Crisis Exceeds 450 Thousand Workers," Bawabat Al Hadaf Al Akhbariya (Arabic), 13 April 2020.

⁵ Sama News Agency, "Corona Crisis Doubles the Number of Impoverished Palestinian Families," Sama News Agency, 15 April 2020.


⁶ يمكن للفلسطينيين الذين يسعون للحصول على تصريح دخول إلى الخط الأخضر والسفر إلى الأردن، أن يفعلوا ذلك فقط باشتراك موافقة الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة. وغالباً ما تفرض إسرائيل "منعاً أمنياً" على الأفراد بذرائع أمنية، وهذا يعني فقدانهم قدرتهم للسفر خارج الضفة الغربية المحتلة أو القدس الشرقية لأي سبب كان. وتعد هذه واحدة من الآليات التي تستخدمها إسرائيل للضغط على النشطاء الفلسطينيّين والمدافعين عن حقوق الإنسان. [للاطلاع هنا](#)

⁷ Hagar Shezaf, "The State: We Will Not Require Access to Data on Cellphones of Palestinians Entering into Israel" Haaretz News, 14 May 2020.

⁸ Nir Hasson, "Amid Coronavirus Crisis, Israel Tells Palestinians to Download App That Tracks Phones," Haaretz News, 8 April 2020.

⁹ المنسق، "الصورة الكاملة: المنسق يتحدث عن إطلاق تطبيق المنسق". يوتيوب، 4 تشرين ثاني / نوفمبر 2019

لقد أفسحت أزمة الصحة العامة الناجمة عن كورونا للسلطات الإسرائيلية فرصة لتفعيل ميزات المراقبة المبرمجة التي جرى إدماجها أصلاً في برمجيات نظام التصاريح الإسرائيلي المتعول في اقتحام الخصوصية. ورغم أن استخدام هذا التطبيق ليس إجبارياً، إلا أنه قد تحول إلى إجباري، عملياً، أثناء فترة الإغلاق التي رافقت انتشار كورونا، وذلك لأن هذا التطبيق قد تحول إلى المنظومة الوحيدة التي يمكن للفلسطينيين من الضفة الغربية تنظيم تنقلاتهم من خلالها. أثناء فترة الإغلاق، قامت وزارة الزراعة الإسرائيلية بإصدار تعليماتها لأرباب العمل الإسرائيليين بإجبار العمال الفلسطينيين على الخضوع لفحوصات صحية (بحيث يكون العمل مشروطاً بالخضوع لها)، من خلال التطبيق. وبحسب تقارير إعلامية، فقد اضطر أكثر من 50 ألف فلسطيني إلى تنزيل التطبيق منذ إنطلاقه.¹⁰



المنسق

تطبيق من أجل
السكان الفلسطينيي



GET

5.0 ★★★★★

1 Rating

4+

Age

يسمح هذا التطبيق للسكان بتلقي المعلومات وتنفيذ الإجراءات التالية أمام وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق:

1. مقالات وتقارير ومعلومات حيوية للحياة اليومية للسكان الفلسطينيين
2. مشاهدة التصاريح المتوفرة على اسم المستخدم
3. فحص وجود منع أمني
4. تقديم الطلب الى رفع منع أمني
5. منسق بوت - دردشة تفاعلية

Government of Israel - Ministry of Defense
Developer

تطبيق المنسق | حزيران 2020 | صورة: Who Profits

وبعد اعتراض قانوني تقدّمت به مجموعات حقوقية ونقابية إسرائيلية ضد تطبيق المنسق لانتهاكه الصريح لحقوق الخصوصية للفلسطينيين، أعلنت الإدارة المدنية الإسرائيلية بأنها ستقوم بتعديل بعض شروط الاستخدام بهدف خفض مستويات الرقابة في التطبيق. ومع ذلك، وعلى حد علمنا، فلم يتم اتخاذ مثل هذه التدابير بشكل عملي حتى الآن.¹¹ جاء هذا الاحتجاج القانوني كجزء من اعتراض أوسع أطلقته جمعية أطباء لحقوق الإنسان، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، وجمعية خط العامل، التي احتجت على خرق حقوق العمال الفلسطينيين خلال فترة الكورونا.¹²

¹⁰ Hagar Shezaf, "The State: We Will Not Require Access to Data on Cellphones of Palestinians Entering into Israel" Haaretz News, 14 May 2020.

¹¹ Ibd

¹² The Association For Civil Rights in Israel, "The Rights of Palestinian Workers During Corona", 12 May 2020.

التصاريح بوصفها آلية تنظيم وضبط

يخدم تطبيق " المنسق " بوصفه طبقة إضافية من نظام التصاريح الإسرائيلي الواسع والخاضع للاعتبارات الأمنية بشكل كبير، ما يزيد من السيطرة على التقلبات الفلسطينية ويوسع من قدرات المراقبة الإسرائيلية، وانتهاك حقوق الفلسطينيين الأساسية في الخصوصية وحرية الحركة.

يُفرض على الفلسطينيين الساعين إلى عبور الخط الأخضر لأي غرض كان، بما فيها تلقي الرعاية الصحية، أو لم شمل الأسرة، أو العمل، الحصول على تصريح. يتم إصدار التصاريح من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية وهو مشروط بموافقة جهاز الأمن الإسرائيلي. منذ العام 2005، فُرض على الفلسطينيين الساعين لاستصدار تصريح الحصول على بطاقة بيومترية (مغنطة). فيما اقتصر النظر على طلبات العمال المتزوجين تتجاوز أعمارهم 22 عاماً.¹³

وحدهم العمال الحاصلين على تصاريح عمل سارية العمل بشكل "قانوني" يمكنهم العمل في الشركات الإسرائيلية الواقعة داخل الخط الأخضر وتلك الواقعة في المستوطنات غير الشرعية. سنة 2019، أصدرت إسرائيل عدداً قياسياً مرتفعاً من تصاريح العمل، حيث تم إصدار تصاريح لما نسبته 72% من العمال الفلسطينيين الـ 141000 العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي.¹⁴

بالإضافة إلى ذلك، فإن تصاريح العمل تنظم اندماج العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تربط التصاريح بين العمال وبين رب عمل معين، وهي تصدر فقط في مجالات العمل التي لا يشكل فيها الفلسطينيون أية منافسة للعمال الإسرائيليين. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن عدد التصاريح الصادرة يتقلب وفقاً لـ "الأهداف السياسية والاحتياجات الاقتصادية" الإسرائيلية.¹⁵ فعلى سبيل المثال، قامت إسرائيل، مع اندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000 بتخفيض عدد تصاريح العمل كإجراء عقابي. وفي الفترة الواقعة بين عامي 2000 و 2011 انخفضت النسبة المئوية لتصاريح العمل الصادرة بنسبة 70 %، من 100 ألف في سنة 2000 إلى ثلاثين ألفاً في سنة 2011. وقد زاد عدد التصاريح الصادرة بشكل مضطرب منذ سنة 2012.¹⁶

هذا، ويتم استغلال اعتماد العمال الفلسطينيين على التصاريح (التي يمكن سحبها في أي وقت) للوصول إلى مواقع عملهم، من قبل أرباب العمل كآلية تأديبية ضدهم إن توحدوا نقابياً، أو طالبوا بحقوقهم، أو شاركوا في أي شكل من أشكال النشاط السياسي. كما أن هذه المنظومة تجعل العمال على وجه الخصوص عرضة للابتزاز السياسي من قبل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.¹⁷

خيار الخيار: مدفوعون للعمل لدى أرباب العمل الإسرائيليين

تسببت السياسات الاقتصادية والتوسعية العسكرية إلى تراجع منهجي للاقتصاد الفلسطيني وإلى تدمير القطاعات الصناعية والانتاجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما تسبب في خلق اقتصاد قليل القدرة على توليد الوظائف. في العام 2019، سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة مناسيب عالية من البطالة، بمتوسط يبلغ 25%.¹⁸

كما ويتم بشكل ممنهج إضعاف القطاعات التي تمكن فيها الإمكانات العالية لتوليد فرص العمل، وذلك من خلال مصادرات الأراضي ونهب الموارد الطبيعية، وكذلك من خلال فرض القيود على الحركة والتجارة، المدونة في اتفاقيات أوسلو وفي بروتوكولات باريس، الملحق الاقتصادي لاتفاقيات أوسلو.¹⁹ وعلى سبيل المثال، ففي حين عملت 40% من الأيدي العاملة في

¹³ Coordination of government Activities in the Territories, "How Do I Obtain a Work Permit in Israel", Cogat.mod.gov.il

¹⁴ The Palestinian Central Bureau of Statistics, [Labour Force Survey \(July-September, 2019\) Round \(Q3/2019\)](http://www.pcbs.gov.ps).

¹⁵ UN Conference on Trade and Development, "UNCTAD Assistance to the Palestinian People: Developments in the Economy of the Occupied Palestinian Territory", September 2017:16.

¹⁶ Gilad Natan, [OECD Expert Group on Migration SOPEMI Annual Report International Migration – Israel 2016-2017](http://www.oecd.org), Ruppin Academic Center, 2017.

¹⁷ Salea Alenat, "Palestinian Workers in the West Bank Settlements," *Kav La Oved*, 13 March 2010

¹⁸ The Palestinian Central Bureau of Statistics, [Labour Force Survey \(July-September, 2019\) Round \(Q3/2019\)](http://www.pcbs.gov.ps).

¹⁹ Who Profits, "Captive Economy: The Pharmaceutical Industry and the Israeli Occupation", July 2012.

الأراضي الفلسطينية المحتلة القطاع الزراعي سنة 1970،²⁰ بات هذا القطاع، بحلول العام 2019، يستوعب فقط 6.1% من الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى نحو مماثل، فقد تقلصت القيمة المضافة لقطاعات التصنيع والمهاجر من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية بنسبة 21.3% فقط بين عامي 2014 و2016،²¹ وبحلول العام 2019، صارت نسبة العاملين في هذا القطاع 12.2% فقط من عمال الأراضي الفلسطينية المحتلة.²²

لقد ركز الاقتصاد المشلول منهجياً للأرض الفلسطينية المحتلة، قوته العاملة في قطاع الخدمات (الذي شغله أكثر من 35% من العمال في 2019)، وقد رسخ هذا الاقتصاد اعتماد سكانه على إسرائيل للحصول على البضائع، والخدمات، والتوظيف. وبحلول العام 2019، كان هنالك نحو 141,000 فلسطينياً من الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية يعملون لدى أرباب العمل الإسرائيليين. 118,800 داخل الخط الأخضر، و22,200 في المستوطنات غير الشرعية، بما فيها المناطق الصناعية الـ 20. فيما عملت الغالبية العظمى من هؤلاء العمال (65%) في قطاع البناء.²³



مال بناء في مستوطنة في القدس المحتلة | 19 كانون الثاني | صورة: Activestills

الاستغلال المربح

بالنسبة لأرباب العمل الإسرائيليين، فإن توظيف العمال الفلسطينيين مربح. إذ يقوم أرباب العمل بتخفيض التكاليف وتجميع الأرباح عن طريق دفع رواتب أقل في ظل ظروف عمل غير آمنة. ويتقاضى العمال الفلسطينيون، في المتوسط، رواتب أقل بنسبة 2.3% إلى 2.6% من رواتب العمال الإسرائيليين في القطاع ذاته.²⁴ كما يشكل العمال الفلسطينيون أغلبية الضحايا القتيلة

²⁰ Adam Hanieh, *Lineages of Revolt, Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Chicago: Haymarket Books, 2013.

²¹ UN Conference on Trade and Development, "[Report on UNCTAD assistance to the Palestinian people: Developments in the economy of the Occupied Palestinian Territory.](#)" September 2017.

²² The Palestinian Central Bureau of Statistics, "[Labour Force Survey \(July-September, 2019\) Round \(Q3/2019\)](#)."

²³ Ibid.

²⁴ The Center for Political Economics, "[The Working Conditions of Palestinian Wage Earners in Israel.](#)" February 2017.

في قطاع البناء. سنة 2018، فقد 38 عاملاً من عمال البناء حياتهم أثناء العمل، 31 منهم فلسطيني، 16 من الضفة الغربية المحتلة و15 من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.²⁵

ويتجنب أصحاب العمل أيضاً التوقيع على الاتفاقيات التعاقدية، وهي ممارسة يمكنهم من خلالها التهرب من مسؤوليتهم القانونية تجاه العمال، حيث تشمل هذه المسؤولية توفير بيئة عمل آمنة ورعاية صحية عند وقوع إصابات العمل، كما يقومون بتخفيض الأجر أو حجبها نهائياً بشكل تعسفي.²⁶

وعلاوة على ما تقدم، يضيف نظام التصاريح القمعي الإسرائيلي طبقة أخرى من المستفيدين على حساب العمال الفلسطينيين. وبحسب البنك المركزي الإسرائيلي، فقد تم بيع 30% من تصاريح العمل للعام 2019 للعمال الفلسطينيين في السوق السوداء بأسعار باهظة، بمتوسط يبلغ حوالي 20% من إجمالي دخلهم الشهري. ووفقاً لحسابات البنك، فإن الوسطاء الفلسطينيين والمقاولين والشركات الإسرائيلية قد جنوا حوالي 34 مليون دولار (120 مليون شيكل) سنوياً من خلال تداول التصاريح في السوق السوداء.²⁷

انعدام الحماية

يتفاجم استغلال العمال الفلسطينيين الذين يعملون في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر بسبب نقص قدرتهم على الحصول على الحماية القانونية أو التمثيل النقابي.

قضت المحكمة الإسرائيلية سنة 2007 بأن العلاقات القائمة بين العمال الفلسطينيين وأرباب العمل الإسرائيليين ينبغي أن تخضع لقوانين العمل الإسرائيلية، وبأن العمال الفلسطينيين لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها العمال الإسرائيليون.²⁸ ومع ذلك، فلا يزال العمال في المستوطنات يعملون بموجب قانون العمل الأردني للعام 1967، الذي يضمن الحد الأدنى من الحماية للعمال. وعلاوة على ذلك، ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن تطبيق حكم المحكمة العليا الصادر سنة 2007 "لا يزال محدوداً، حيث تم تمديد جوانب معينة على غرار الحد الأدنى للأجر، بموجب أوامر عسكرية".²⁹

إلى ذلك، لا يمكن للنقابات الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو أن تعمل، نقابياً، على الفلسطينيين العاملين داخل الخط الأخضر أو المستوطنات. وبدلاً من ذلك، فإن "الهستدروت"، نقابة العمال العامة في إسرائيل، تقوم بخصم مستحقات النقابات العمالية مباشرة من راتب كل عامل فلسطيني يحمل تصريحاً للعمل داخل الخط الأخضر. حيث يتم تحويل 50% من الرسوم التي يتم تحصيلها إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والذي سيكون مسؤولاً عن تقديم الخدمات للعمال. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا الحسم الإلزامي للرواتب، فإن الهستدروت لا يقدم للعمال الفلسطينيين أية مساعدة باستثناء "لجنة التكافؤ" في نزاعات العمل، وهو لا يشارك في المفاوضات الجماعية نيابة عن العمال الفلسطينيين.³⁰ وقد كان صمت الهستدروت مدوّياً حين تسارع استغلال العمال الفلسطينيين في فترة الكورونا.

العمال في ظل كورونا

²⁵ Kav LaOved, "[Work Accidents Construction sector - Latest Updates](https://www.kavlaoved.org.il/work-accidents-construction-sector-latest-updates/)," kavlaoved.org.il

²⁶ The Center for Political Economics, "[The Working Conditions of Palestinian Wage Earners in Israel](https://www.cpe.org.il/the-working-conditions-of-palestinian-wage-earners-in-israel/)," February 2017. | Ali Sawafta, "[For Many Palestinians, Israeli Settlement Work the Only Option](https://www.reuters.com/article/for-many-palestinians-israeli-settlement-work-the-only-option/for-many-palestinians-israeli-settlement-work-the-only-option-idUSKCN13L0016)," Reuters, 22 February 2016.

²⁷ The Bank of Israel, "[Illegal Trade In Permits for Palestinian Workers in Israel](https://www.boi.org.il/illegal-trade-in-permits-for-palestinian-workers-in-israel/)", 29 September 2019.

²⁸ Kav LaOved – Workers Hotline, "[Palestinian Workers in the West Bank Settlements](https://www.kavlaoved.org.il/palestinian-workers-in-the-west-bank-settlements/)," 7 July 2017.

²⁹ International Labour Organization, "[The Situation of Arab Workers in the Occupied Territory](https://www.ilo.org/public/english/mediacenter/news/20180228-arab-workers-occupied-territory.htm)," 2018.

³⁰ Kav LaOved – Workers Hotline, "[The Occupation of Labour: Employment of Palestinians in Israel](https://www.kavlaoved.org.il/the-occupation-of-labour-employment-of-palestinians-in-israel/)", 2018.

إن اعتماد العمال الفلسطينيين على التوظيف من قبل الشركات الإسرائيلية يجعلهم عرضة للاستغلال بشكل خاص، وقد تقاوم هذا الحال وتزايد خلال أزمة الكورونا.

في أوائل شهر آذار / مارس، حين أصيب سبعة من العمال في قطاع السياحة بمدينة بيت لحم بالفيروس، قامت إسرائيل بفرض إغلاق أمني على المدينة على وجه السرعة، وسرعان ما امتد هذا الحظر إلى كامل الضفة الغربية المحتلة، مما أوقف جميع التحركات غير الضرورية من وإلى المنطقة. وقد أتت السلطة الفلسطينية ذلك بإعلان حالة الطوارئ في أرجاء الضفة الغربية، مما أدى إلى الحد من التنقلات داخلها. وعلى التوازي، تم تبني استراتيجية لتخفيف النشاط في جميع القطاعات الاقتصادية غير الحيوية.

وفي حين أدت هذه السياسات إلى فقدان آلاف العمال الفلسطينيين لوظائفهم بشكل فوري، فقد تم اتخاذ تدابير خاصة لضمان استمرار دخول 55000 عامل فلسطيني يعملون في قطاعات تعدّ أساسية: الزراعة والصحة والبناء.³¹

كانت حصة الأسد من تصاريح الدخول قد خصصت لعمال البناء. ويعتمد قطاع البناء الإسرائيلي على العمالة الفلسطينية الرخيصة. سنة 2019 تم توظيف أكثر من 65 ألف فلسطيني في هذه الصناعة، وهذا ما ولد 66% من المساهمة السنوية في الناتج المحلي الإسرائيلي الذي بلغ تقريبا 23 بليون دولار. وقد حذر اتحاد المقاولين الإسرائيلي من أن غياب العمالة الفلسطينية من شأنه أن يتسبب بخسارة شهرية تبلغ حوالي 1.3 مليار دولار، وأن تتسبب بتعطيل توظيف أكثر من 125,000 إسرائيلي.³²

وقد اقتصر الصنف على العمال الذين يحملون تصاريح، شريطة ألا يعودوا إلى الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية لمدة شهر على الأقل. وكان من المقرر مراقبة حركة العمال وتنظيمها من خلال احتجاز أرباب العمل لبطاقات الهوية الخاصة بالعمال.³³ وقبل انتشار فيروس كورونا، كان عدد العمال الفلسطينيين الذين سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بالبقاء خلال الليل في حدود الخط الأخضر مقتصرًا على 15,000 بذريعة الاعتبارات الأمنية.³⁴

وفي حين تم حث العمال الفلسطينيين على مواصلة العمل، لم يتم اتخاذ تدابير واضحة لضمان سلامتهم وإقامتهم الملائمة. وقد تم تكليف المقاولين بتوفير أماكن الإقامة وتنفيذ المبادئ التوجيهية للصحة في الموقع. وقد وثقت التقارير أنه لم يتم توفير مثل هذه الشروط لغالبية العمال.³⁵ كان العمال يخلدون للنوم في مجموعات كبيرة، في مواقع البناء أو في المستودعات على أرض المصانع، من دون توفر مرافق كافية للحفاظ على النظافة الأساسية. إن الإهمال المتعمد يعرض حياة العمال الفلسطينيين للخطر، حيث أصبحت المصانع ومواقع البناء الإسرائيلية بؤرة للعدوى. كان هذا هو الحال في مصنع "جلات تشيكن" في منطقة عسروت الصناعية، وهي منطقة صناعية استيطانية قريبة من القدس. حيث أصيب 41 عاملا من زملائهم الإسرائيليين ممن تمتعوا بحرية مغادرة مكان عملهم في نهاية يوم العمل.³⁶ ووفقا لوزارة الصحة الفلسطينية، فإن 74% من حالات الإصابة بعدوى كورونا في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان مصدرها عمال فلسطينيون يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي ومن هم في محيطهم المباشر.³⁷

هذا، ولم ينظم أرباب العمل الفحوصات للعمال ولم يتم توفير خدمات رعاية صحية لأولئك الذين أصيبوا بالفيروس أثناء العمل. وقد أعيد العمال المصابون لتلقي العلاج في الضفة الغربية؛ وفي بعض الحالات، قامت الشرطة الإسرائيلية بترك العمال الذين تظهر عليهم أعراض الإصابة بكورونا عند نقاط التفتيش، من دون تنسيق مسبق مع مؤسسات الرعاية الصحية التابعة للسلطة

³¹ Lee Yaron and Hagar Shezaf, "For Palestinian Construction Workers in Israel, the Coronavirus is Just One More Danger," *Haaretz News*, 20 March 2020.

³² Amitay Gazit, "Contractors: The Ban of Palestinian Workers' Entry Due to Corona Will Delay the Delivery of 70 Thousand Flats," *Calcalist*, 16 March 2020.

³³ The Association For Civil Rights in Israel, "The Rights of Palestinian Workers During Corona", 12 May 2020.

³⁴ Amitay Gazit and Sholamit Tzor, "Not only Corona Patients: Palestinian Construction Workers Will be Housed in Empty Hotels," *Ynet News*, 15 May 2020.

³⁵ Hagar Shezaf, "Israel Doesn't Oversee Workers' Health Amid Coronavirus," *Haaretz News*, 20 April 2020.

³⁶ Hagar Shezaf, "From Their Entry Unit Their Exit, The State Does Not Inspect the Health of Palestinian Workers," *Haaretz News*, 20 April 2020.

³⁷ Al Quds International News Agency, "Ministry of Health Clarifies the Latest Coronavirus Developments in Palestine," *Al Quds International News Agency*, 27 April 2020.

الفلسطينية. وهكذا، يشكّل العمال الفلسطينيون مكوّنًا أساسيًا لتراكم الأرباح بالنسبة للمقاولين والشركات الإسرائيلية، لكنه هذا المكوّن بالإمكان التخلص منه أيضا حين ينقلب الميزان.

الحاجة الاقتصادية المزدوجة

في 24 نيسان / أبريل 2020، وافقت الحكومة الإسرائيلية، بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية، على دخول 48,000 عامل فلسطيني: 36,000 منهم من عمال البناء، و9,300 من عمال القطاع الزراعي، و3,000 من العاملين في مجال الصناعة. كان على العمال الدخول يوم 3 أيار / مايو وعدم العودة إلى منازلهم حتى نهاية شهر رمضان المبارك.³⁸

كان الهدف من هذه الصفقة تخفيف الخسائر المالية التي تكبّتها القطاعات الإسرائيلية التي تعتمد على العمالة الفلسطينية، وكبح الانهيار المالي الكامل للسلطة الفلسطينية. ووفقا لاتحاد المقاولين في إسرائيل، فقد بقي عدد ضئيل من عمال البناء الفلسطينيين في مواقعهم في نيسان / أبريل 2020، يتمثل في نحو 12,000 عامل، وهذا ما أدى إلى انخفاض حاد أو حتى توقف كامل للعمل في 9000 منشأة من أصل 22,000 موقع بناء نشط في كل من إسرائيل ومستوطناتها.³⁹ ويعدّ هذا القسم من الأيدي العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جزءًا كبيرًا من القوى العاملة في المناطق المحتلة، إلى جانب دوره الحيوي في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث يسهم هؤلاء في بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية وفي التداول المالي داخل أسواق الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد مثّل هؤلاء العمال سنة 2019 10% من إجمالي القوى العاملة في الضفة الغربية (13% من القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) وقد حققوا حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للسلطة الفلسطينية.⁴⁰ هذا، وسيمثّل الدور الاقتصادي الذي يلعبه العمال الفلسطينيون في الاقتصاد الإسرائيلي أهمية خاصة في ضوء اعتماد السلطة الفلسطينية على التدفقات النقدية الدولية (المتقلصة) والانهيار المالي الذي يلوح في الأفق. ووفقا للبنك الدولي، فإن السلطة الفلسطينية قد واجهت سنة 2019 أكبر فجوة في تمويلها منذ سنوات، حيث بلغت هذه الفجوة نحو 0.8 مليار دولار.⁴¹

³⁸ Amitay Gazit, [The State Approved the Entry of 48 Thousand Palestinian Workers From Next Sunday,](#) Calcalist, 28 April 2020.

³⁹ Amitay Gazit, ["Because of Ramadan: only 20% Palestinian Construction Workers Remained on Sites,"](#) Calcalist, 16 April 2020.

⁴⁰ Ismat Quzmar, ["Palestinian Workers in Israel Under Corona,"](#) The Institute for Palestinian Studies, 16 April 2020.

⁴¹ The World Bank, ["Palestinian Territories Economic Update, April 2020."](#)